

منظومة قواعد الفقه (المذهب المالكي) لمحمد يحيى الولاتي

المسماة

المجاز الواضح في قواعد المذهب الراجح

- يقول من محمد يحيى سُمَاهُ * محمد المختار من يدعى أباه
حمداً لمن بنى قواعد الهدى * للدفع للضرر وجلب الجدى
ونَدَبَ الْوَرَى إِلَيْهِ مُرْشِدَا * على لسان من به الحق بدا
محمد ميسر العسير * ومُنْقِذِ الْعَاصِي مِنَ السَّعِيرِ
صلى عليه الله ما جنَّ الدُّجَا * وما إلى الله به عاص لجأ
هذا ولما إن رأيت الهمما * تقاصرت وقل من تعلمما
أردت أن أوضح في الكتب ما * علمت من أصول من تقدما
فها أنا أجمع في القواعد * نظماً مفيداً للفقهاء المقتدي
سميته المجاز ذا الإيضاح * إلى أصول المذهب الصَّاحِ
وَأَسْأَلُ اللَّهَ دَوَامَ النِّفْعِ 10 * به بجاه من أتى بالشرع

فصل في الطهارة

- هل غالبُ الحُصُولِ كَالْمُحَقِّقِ * حصوله أو لا فع وحقق
وهل لمعدومٍ بشرعٍ حكمٌ ما * عدم بالحس خلاف رُسُما
وهل لموجودٍ بشرعٍ ما لما * وجد في الحس وللحكم انتمى
والنَّجْسُ قَلْبٌ عَرَضِيٌّ مُؤَثِّرٌ * في حكمه وقيل لا يؤثر
وبعضهم فصل بين ما استحال * إلى صلاح أو فساد في المآل
وهل بفقدِ علّةٍ حكمٌ يزول * أو لا خلاف بينا أهل الأصول
وهل لحكمٍ ظاهرٍ تغلبُ * على الذي لباطنٍ ينتسبُ
ونقل مغلوبٍ لعينٍ ما خلط * به من الأصول عندهم ضبطُ
والخلف في نقل مبيعٍ أجمعا * على فساده لشبهة معا

- وهل لشيء حكم مبدأ بذل 20
 وهل كالأصل طارئ النسيان *
 هل حكم حاكم بباطن رباط *
 وإن جرى بموجب التوقع *
 وهل يجوز نقض مظنون بظن *
 والخلف بين العلماء في اقتضا *
 يعطى القريب حكم ما قد قربا *
 وهل ثبوت حكم مالك لمن *
 هل حدث بغسل عضو يرتفع *
 وبالمحل رخصة مقصورة *
 وتبطل الرخصة بالعصيان 30
 أو حكم ذي الحذا خلاف قد نقل
 أو ليس كالأصلي عين ثاني
 أو هو بالظاهر مخصوص فقط
 حكم فبالوقوع نفية وعي
 أم لا يجوز نقضه ما لم يبن
 الأمر لتكرار أساس مرتضى
 منه لدى أهل الأصول النجبا
 جرى له ما يقتضي الملك قمن
 أو بتمام الطهر رفعه شرع
 في القولة الصحيحة المشهورة
 على الصحيح عند أهل الشأن

فصل في قواعد الصلاة

- هل كل جزء من صلاة مستقل *
 وهل بالأولى من ذوات الاشتراك *
 وهل من الصلاة يخرج السلام *
 في الاجتهاد تجب الإصابة *
 وهل إصابة لكل ذي اجتهاد *
 هل عدد للركعات تعتبر *
 وهل مشبهة بشيء يقوى *
 وهل لبعض الشيء ما قد حققا *
 هل انتشار من على الوطء جبر *
 هل اعتبار الشرع بالموجود 40
 أم لا وبعضها ببعض متصل
 أو بالأخيرة يُقدَّر الدراك
 في السهو أو هو كسائر الكلام
 وقال بالعكس ذوو إصابة
 ثابتة أو المصيب ذو اتحاد
 نيته أو لا خلاف اشتهر
 قوته أو لا خلاف يروى
 لكاه من الخيار مطلقا
 بالطوع ينبئ خلاف قد ذكر
 يختص أو يختص بالمقصود

فصل في قواعد الزكاة

- وفي الوجوب شرط إمكان الأداء *
 وبعضهم جعله شرط أدا

- * هل الفقير كالشريك للغني
- * وسبق حكم شرطه مغتفر
- * هل يجب التكفير باليمين
- * وهل إلى نيتها تفتقر
- * هل حكم الابتداء للشيء انتمى
- * هل أصغر مندرج في الأكبر
- * والكف فعل عند جلّ العلماء
- * أو الزكاة من وساء المحسن
- * لديهم وقيل لا يغتفر
- * أو هو بالحنث على التعيين
- * كفارة أو لا خلاف يذكر
- * إلى دوامه خلاف رؤسا
- * أو لا خلاف بين أهل النظر
- * وقيل لا والقول الأول سما

فصل في قواعد الصيام

- * هل رمضان عبادة أتت
- * 50 ونية الأدا ونية القضا
- * والنزع وطء عند بعضهم يعد
- * 50 ورّجح الأخذ بأول السّما
- * ومغرم يملك بالأخذ على
- * الإسهام هل سببه القتال قد
- * بجهله يعذر من قد جهلا
- * فقال إن يكن به تعلّقا
- * إلا فما تسعه جهالتّه
- * وبعضهم قيّد عذره بما
- * رعي الخلاف حجة للأكثر
- * فقال إنه يخالف القياس
- * 60 وردّ ذا الإمام نجل عرفه
- * بأنّه إعمال خصم للذي
- * في لازم المدلول ذاك أعلا
- * ورد باقتضاء له أن يوجد
- * واحدة أو كعبادات ثبتت
- * 50 تنوب كلّ منهما في المرتضى
- * وقيل لا وهو الصحيح المعتمد
- * وقيل الأخذ بأخيرها سما
- * رأي وبالقسم لبعض النبلا
- * أو مع أو كون ذي القتال مستعد
- * وقيل لا وبعضهم قد فصلا
- * حق فلا عذر بذاك مطلقا
- * عذر وما لا ورد مقاتله
- * إلى بني الجنس من الجهل انتمى
- * وبعضهم ضعّفه بالنظر
- * وليس في كل المسائل أساس
- * وصحّ الرأي له وعرفه
- * لخصمه من الدليل فاحتذ
- * في عكسه دليله الذ قبل
- * ملزوم ذا بدون لازم بدا

* ثم أجيبَ ذا بأنّ ذلك لا
 * دليلُ له الولدُ للفرّاشِ مع
 * وشرطُ رعي الخلفِ ألا يلزمَا
 * وشرطُه أن لا يكون تركَا
 * وهل يُراعى كلُّ خلفٍ قد رُوي
 * هل التعدي إن يكن بالسببِ 70
 * والخلفُ هل خطابُ ربنا أتى

يكونُ إلا في لزوم عَقلا
 الأمر بالاحتجاب فاحفظه تطع
 خرَقا للاجماع وإلا حرّما
 مذهبُه إذا إليه سألَا
 أو لا وإنما يُراعى ما قُوي
 كمثّل كونه على المسبّبِ
 للكافرين بالفروع أثبتَا

فصل في النكاح

* هل النكاحُ من قبيلِ القُوتِ أو
 * والخلفُ فيه هل من البيعِ يعدّ
 * والحدُّ فيه أنّه قد احتوى
 * تبعُضُ الدعوى لدى ابنِ القاسمِ
 * وبَيّةٌ تقبلُ أن تبعَضا
 * الطولُ في الآية قيلَ المالُ
 * وهل بعقدٍ يتقرّرُ الصداقُ
 * وهل يعدّ مالكا ذو الرّقّ
 * والأصلُ عند مالكٍ تقديرُ ذي 80
 * هل يبطلُ الصحيحُ قصداً جرداً
 * وهل حصولُ ذي التوقُّعِ أتى
 * مقدّراً حين حصولِ السببِ
 * وهذه تُدعى بذاتِ الانعطافِ
 * هل ذو السكوتِ مثل من أقرّا
 * هل يرفعُ التكفيرُ الاستثناءُ أو
 * هل يشملُ الخطابُ للمخاطبِ

من التفكّهاتِ فاقفُ ما قفُوا
 أو الكرامِ والعبادةِ وردُ
 على كلا الشائبتين وانطوى
 والقولُ بالعكسِ لأشهبَ نُمي
 وقيلَ لا وبعضُهم ذاك ارتضى
 وقيلَ حُرّةٌ إذا تُتال
 أو نصفه أو لا لمن لها يُساقُ
 أو لا خلافٌ بين أهلِ الحقّ
 وجهين كاثنتين فحقّقْ واحتذِ
 أو لا إذا ما خطأ اللفظُ بدا
 مقدّراً حين الوقوعِ أو أتى
 فيه خلافٌ بين أهلِ المذهبِ
 عكسَ التي تُدعى بذاتِ الانكشافِ
 أو لا خلافٌ بينهم قد قرّا
 يحلُّ لليمينِ فارَعَ ما رَعُوا
 أو لا خلافٌ بينهم في المذهبِ

هل الطَّواري كلها تُعْتَبَرُ * أو لا وقيل الأقربُ المُعْتَبَرُ
هل صورٌ خاليةٌ تُعْتَبَرُ * في الحكم أو تلغى خلاف يُذَكَّرُ

فصل في البيع وما في معناه كالصالح والكراء والرهن والضمان

حقيقةُ البيع هي العقدُ فقط 90 والقبضُ فيها عند بعضٍ يُشترطُ
والعقدُ إن كان المبيعُ ذا عَدَدٍ * قيل يُعَدَّدُ وقيل يتَّحدُ
وهل فساد صفقة إذا انفرد * من جهة يبطلها أو لا تُردُّ
والحكم هل له تَوَسُّطٌ أَتَى * من بين حكمين خلافُ ثَبَتَا
قبضُ الجزاف في الأصحِّ بالنظر * وقيل بالنقل كما جافى الخبرُ
والردُّ للمبيع بالعيبِ يُعَدُّ * نقضاً وقيل كابتداء بيعٍ وردَّ
وهل يدُّ الوكيل كالموكِّل * أو لا خلاف بين ذي العلم الجلي
وهل مؤجلٌ كما قد حَلَا * أو لا خلاف بينهم قد حَلَا
وهل كما عُدِمَ حساً ما عُدِمَ * معنى خلاف بينهم قد ارتسم
هل حكمٌ ما غلبَ للذي نَدَرَ * أو لا خلاف بينهم قد استقرَّ
وهل يُرَاعَى ما بذمةٍ أَتَى 100 أو المراعى ما بحكم ثَبَتَا
وهل ذو الاستثنا من البيع وردَّ * مبيعاً أو مَبْقَى عن البيع انفرد
وهل كحكم حاكمٍ ما لو رُفِعَ * إليه أمضاهُ خلافٌ قد سُمِعَ
وهل مخيرٌ إذا اختارَ يُعَدُّ * مُنْتَقِلاً أو لا خلافٌ قد وردَّ
بيعُ الخيارِ ذو انبرامٍ اتضح * وقيل منحلٌ وذا هو الأصحُّ
خيارٌ حكمٌ كخيارِ الشرطِ * لديهم وقال لا ذو الضَّبْطِ
هل ابتداءٌ فسخٌ ذي الفسادِ مِنْ * يومِ الوقوعِ أو من الردِّ يَبِنُ
وهل كقبضِ آخرِ الأجزاء * قبضُ الأوائلِ في الاجتزاءِ
وهل لموزنٍ إذا ما صُنِعَا * حكمُ المقوِّمِ خلافُ سُمِعَا
هل الإقالةُ بمثلِ الثمنِ * الأوَّلِ حلُّ بيعٍ أو بيعٌ عُنِي
هل يجبُ الرجوعُ للذَّ غَطَا 110 في ماله لعُذْرِهِ بِذَا الخَطَا

- هل مبهّم العقد على الفساد * يحمل أو صحيح باد
- هل ظهر الأرض ملكه يستلزم * ملكاً لبطنها خلاف يرسم
- هل العريّة بالاعطاء تملك * أو بكمالها خلاف يدرك
- هل حكم متبوع لتابع بذل * أو حكم نفسه خلاف قد نقل
- وهل لتابع نصيب في الثمن * أو هو لغو ماله حظ يعن
- هل قلّة بنفسها تعتبر * أو بالإضافة إلى ما يكثر

فصل فيما يتعلق بمسائل المديان والتفليس والوكالة والشفعة والقرض

والقراض والمساواة والجعل وتضمين الصانع

- هل قبض مملوك كقبض من ملك * أو لا خلاف بينهم قد انسلخ
- وهل ثبوت النسخ بالنزول * أو إنما يثبت بالوصول
- وهل لجزء شائع تعيين * في الحكم في ذاك خلاف بين
- وهل لما بذمة تقرراً 120 * تعيين أو لا خلاف ذكراً
- هل ينقل الحكم إذا قصد نقل * مع بقي اليد خلاف قد قبل
- والأخذ بالشفعة بيع في الأصح * وقيل الاستحقاق فيها قد وضح
- هل بيع القسمة أم تميز حق * في ذا خلاف بينهم قدماً سبق
- والقول بالبيع لقسمة الرضا * إن كان بالتقويم هو المرتضى
- وشهروا التمييز في ذي الاقتراع * وغير ذين بيعة بلا نزاع
- هل ليد واحدة تصرف * بالقبض والدفع خلاف يعرف
- وهل إلى أمانة يخرج ما * بذمة بالأمر خلف رسماً
- وهل يرد فاسد المستثنى * للأصل أو نوع خلاف يعنى

فصل في تقسيم الشروط

- هل شرط ما لا يفسد العقد إذا * خالف ما يوجب حكم نبذا
- وهل يؤثر فساداً شرط ما 130 * يوجب به الحكم خلاف رسماً
- هل شرط ما ليس مفيداً يلزم * به الوفاء أو لا خلاف يعلم

- والخلف في ظنِّ الكمال هل أتى * منزلاً كالجزم أو لا ثَبَتَا
الشكُّ في النقصان كالتحقق * وقيل لا والقول الأول انتقي
واختلفوا في الشك إن تعلَّقَا * بالزيد هل هو كما لو حَقَّقَا

فصل في العطايا وما يتعلق بها

- وكلُّ معروفٍ وما بلا عوضٍ * فالحوزُ في كماله قلُّ مُقْتَرَضُ
والخلف في الضمان هل يفتقرُ * للحوز أو لا والأخيرُ أشهرُ
إجازةُ الوارثِ قلُّ تقريرُ * وقيل إن شاء وذا التحريرُ
وهل كجزءِ العقد ما قد ألحقَا * أو هو عقدٌ آخرُ تُحَقِّقَا
والخلف في بطلان ملكٍ إن يدرُ * بين جميعه أو البعض ذكِرُ
بالوعدِ يلزمُ الوفاء وقيل لا 140 * وقيل إن بسببٍ قد حَصَلَا
وقيل إن دخلَ من قد وعدَا * في السببِ الذي به قد وعدَا

فصل في اللقط والأكرية والوديعة والشفعة وما أشبه ذلك

- هل عادةُ كشاهدٍ أو شاهدين * في ذا خلافٍ بينهم قد استبينُ
زيدُ العدالة كشاهدٍ أتى * وقيل بل كشاهدين ثَبَتَا
وهل تربِّي الأرضُ أو تستهلكُ * لما بها يُزرَعُ خلفُ يدركُ
هل الغريمُ للغريم كالغريم * في عدمِ الغريم أو لا كغريمِ
ويبطلُ الفرعُ كذا المسببُ * إن بطلَ الأصلُ له والسببُ
وينتفي الفرعُ إن الأصلُ انتفَا * وقيل لا وذاك أولى باقتفا
هل يسقطُ الحقُّ الذي تعلَّقَا * بالعينِ إن سقوطها تُحَقِّقَا
هل ذاتُ الالتزام في الإقرارِ * مثلُ صريحه في الاعتبارِ
هل ما أعيرَ من حياةٍ كالعدمِ 150 * أو لا خلافٌ بينهم قد ارتسمُ
هل الكتابةُ شراءُ الرقبة * أو خدمةُ العبدِ الذي قد كاتبه
وهل من البيعِ أو العتقِ تعدُّ * في ذاك خلافٌ بينهم قد رُدَّ
من أسقطَ الحقَّ قبيلَ ما وجبَ * وبعدَ أن جرى له به سببُ

قيل له الرجوع عما التزما * وقيل لا والقول الاول سما
هل بيت مال وارث او جامع * لضعاف الاموال خلف شائع

فصل في القسم الثاني من القواعد التي يشار فيها إلى خلاف

تقدير موجود كما قد عُدما * وعكسه اعلان عند العلماء
وكُلُّ مَنْ قَصَدَ قَصْدًا قَدْ فَسَدَ * فالحكم أن يُعطى نقيض ما قصد
كذا من استعجل شيئاً قبل ما * أو أنه فحكمه أن يُحرَمَ ما
والأصل أن يبقى الذي قد كانا * على الذي عليه قبل كانا
حتى يُظنَّ عدمُ البقاء أو 160 * يُعلم بالنقل عن الأصل قفوا
والأصل أن لا يُجمع العوض مع * معوض عنه إذا الأصل امتنع
وقيل يجمعان إن ضعف جلا * في الأصل كي يقوى بما قد أبدلا
والمنع للوعد بما لا يمكن * إيقاعه في الحال أصل بين
وللضرورة يُباح ما حُظر * إما اتفاقاً أو على الذي شهر
تأخير ما حلّ كذا تعجيل ما * أجل يُدعى سلفاً في المعتمى
وكلُّ ما ثبوته يُفضي إلى * عدمه فنفيه قد اعتلى
والأصل أن يُقضى على من أتلّفا * مقوماً بقيمة ذات وفا
إلا إذا كان جداراً هُدماً * أو أمةً وطنها من أهدما
أو غزلاً أو حلياً وقبراً ردمه * أو حبساً غصبه وهدمه
والأصل في المثلي أن يُقضى على 170 * متلفه بالمثل عند النبلا
إلا إذا كان مكيلاً جزفاً * أو لبناً صرياً أو قرضاً وفا
في بلد الغلاء أو ماءً غصب * بعطش وبعد ذلك طلب
يُنْفى للأكبر من الضررين * الأصغر منهما بدون مين
ومن هنا يُجبر ذو اليسير * لأن يبيعه لذي الكثير
ويجب القضاء لذي العموم * على الذي خص من الخصوم
يُرتكب الأخف في تقابل * ذوي كراهة ومنع حاصل

فصل فيما يتوهم بأن يسقط الشيء وهو لا يسقطه

- لا يسقط الواجب إذ ما نسيا * وفقاً إذ المدرك فيه قويا
وفي ضعيف المدرك الخلف ورد * والقول بالسقوط هو المعتمد
الشك في المانع لا تأثير له * وعكسه الشرط بشكه عمله
إناطة الخراج بالضمان 180 * أصل صحيح عند أهل الشأن
في مستحق شفعة رد بعيب * أو بفساد فليس بدون ريب
والأصل أن الربح للمال تبع * إلا بغصب فليس ومن ودع
والأصل في العرض إذا استحق أن * يرجع في عوضه إذا يعن
أو قيمة له إذا فات عدا * كناية خلع نكاح وردا
والصلح عن عمد وعن إنكار * قطاعة عمرى قراض جار
كذا مساقاة قضية الفرس * فهذه العشر تخص لا تقس
والأصل ترجيح لمثبت على * ذي النفي إن في منكر تقابلا
وقولهم شهادة النفي عدم * ليس على إطلاقه فيما يعم
بل ذاك إن لم يحصل العلم ولا * ظن بما نفي وإلا فاقبلا

فصل في الذين يضمنون والذين لا يضمنون

- يضمن ذو الإرث إذا طرأ دين 190 * أو وارث لما يغاب دون ميين
ويضمن الصانع مصنوعاً يغاب * عليه إن نصب دون ما ارتياب
وحامل الطعام بالأجر ومن * حبس سلعة لقبضه الثمن
كذلك ذو الخيار في المبيع إن * غيب عليه دون ما خلف يعن
وتضمن الزوجة والمرتهن * والمستعير وكذا من يحضن
لا يضمن الحارس محروساً ولو * حارس حمّام على ما قد رروا
كذلك عامل القراض والأمين * والأب والوصي بلا خلف يبين
وهكذا السمسار إن خير ظهر * فيه مع الراعي على الذي اشتهر
وخاتن وحاجم معلّم * كذلك بيطار طبيب عالم

- والنوتوي والخادم والمعلم * والنوتوي مع الشريك يُنظم
يضمن من خالف مالكا أمر 200 * ومن تعدى والذي بالفعل غر
أما الذي بالقول قد غر فلا * غرم عليه في الأصح الذ علا
وكل من صدق في دعوى التلف * فصدقته بردد إن حلف
وكل من ضمن في دعوى التلف * ففي ادعا الرد ضمانه عرف

فصل في ذكر أصول وقواعد

- الطهر أصل العين والبُرء دُري * أصل لذمة إذا لم تعمّر
وبعد أن تعمّر فالعمارة * أصل وذي قاعدة مختارة
واليسر أصل وكذا الضمان * والجمع والتساوي والبيان
والإذن والظهور والطهورية * والجرح والصحة ثم الحرية
والأصل في الكرى لدى الحذاق * ضمانه في حالة الإطلاق
وفي العقود أن تكون لازمة * وقد أتت عنهم عقود خارمة
وهي قراض شركة وكالة 210 * زراعة غراسة جعالة
كذا الوصية القبول والكرا * وهبة يمكن أن تعصرا
كذلك تحكيم والإقرار بحد * فذي من الأصل خروجها ورد
والأصل أن لا يجمع الذ عاوضا * عوضه مع الذي قد عوضا
إلا إماما موجرا ومن غزا * بالأجر والذي لسبق أخرا

فصل في الأصول المختلف في تقديم أحدها على الآخر عند التعارض

- إن دار فرع بين أصلين ولم * يمكن لنا الجمع فالأصوب لز
وإن يعارض مقصد لفظا ففي * تقديم ذا وذاك خلف قد قفي
والأصل إن عارضه ما قد غلب * ففي المقدم خلاف قد وجب
محله في غير دعوى الورع * وشاهدين أثبتا للمدعي
وإن أتى معارضا لما ظهر * ففي المقدم خلاف استقر
والأصل في الغالب أن يقدم 220 * على الذي ندر عند العلما

- * إلا بطنين مطرٍ والنَّعلِ
- * ونسجٍ كافرٍ وثوبٍ السوقِ
- * كذاك ملبوسُ الصبي إنِ اعتنى
- * ووضعَ حملٍ بعد أعوامٍ تحذُ
- * ووضعهُ لسته من الشهورِ
- * وعقدُ جزيةٍ وظُهرِ الحُصرِ
- * وفرضُ الاشتغالِ بالتعلمِ
- * وربَّما شرعَ الإلغاء لذينِ
- * وذاك في شهادةِ الصبيانِ
- * والواحدِ العدلِ بها ومن فسقَ 230
- * كذا الروايةُ لدينٍ والكثيرِ
- * كذا المبرزُ إذا ما شهدا
- * أو كان شاهداً على من نازعه
- * وثوبٍ مسلمٍ رُمي بالجهلِ
- * وصُنِعَ كافرٍ وذِي الفسوقِ
- * بغسلٍ ما رءا به من حَضَنًا
- * بخمسةٍ من يوم طَلَّقَ تُعدُّ
- * للعقدِ مما اعتبروا فيه النُّدورُ
- * والبذلُ للمفقودِ أقصى العُمرِ
- * والندبُ للنكاحِ أي للأيمِ
- * أي غالبٍ ونادرٍ بدونِ مَينِ
- * بالمالِ والنساءِ في الأبدانِ
- * وكافرٍ في كل شيءٍ يُستحقُّ
- * من المجاهيلِ لما قال البشيرُ
- * للنفسِ أو من قُربهِ تأكَّدا
- * أو بالزنا شهدَ غيرُ أربعه

فصل في القضاء والشهادات

- * المدعى عليه من قد وافقا
- * تعريفه بأقرب الخصمين في
- * والمدعى من قوله قد خالفا
- * وقيل من أثبت مدعٍ ومن
- * طلبُ ذي التعيين أو ما علقا
- * ترتبُ عليه للذ عينا
- * إن كان مطلوبٌ بها تعلُّقا 240
- * وكان معروفًا وذو العُرفِ أقرَ
- * لا تلزمُ اليمينُ بالمدعى فقد
- * إلا إذا أقام من قد ادعا
- * للأصل أو عرف وبعض حَقَّقا
- * سببٍ مطلوبٍ وذا القولِ اصطفَى
- * الامرين أو سببه قد ضَعُفا
- * نفى فمدعى عليه قُل قَمَن
- * بذمةٍ له أو اللذ حَقَّقا
- * دعوى صحيحة لدى من فطنا
- * به صحيحٌ غرضٌ وحَقَّقا
- * دعواه والشرعُ لها قد اعتُبرَ
- * فيما ثبوتُه بعدلينِ وردَ
- * عدلاً على دعواه شاهداً وعى

وما ثبوتُه بعدلٍ ويمينُ * فالادعاء به يوجِّه اليمينُ
 إن كانتِ الدعوى بها صحيحةُ * قد أكملت شروطها الصريحة
 الحكمُ والثبوتُ قيل اتحدا * وقيل شيئانِ وذا قد سُدِّدا
 بينهما العموم والخصوصُ من * وجهٍ وذا تغايرٌ لدى الفطنِ
 فبنيهوضِ الحجَّةِ الثبوتُ قد * فسره من التغايرِ اعتقدُ
 والحكمُ إنشَاءً لما كلامُ * قرَّرَ في النفس على الإلزام
 وماله من أثرٍ بموقعِ 250 * الإجماعِ بل ذاك بتنفيذِ وعيِ
 وإنما الذي له به الأثرُ * مواقعِ الخلفِ القويِّ بالنظرِ
 لأجلِ مصلحةٍ دنيًا عرَضَتْ * وهو من الفتوى أخصُّ ما بدتُ
 إذ بالمعاملة تُشركُ معه * وهي بغيره تخصُّ فاسمعه
 وكلُّ مَنْ بحقه قد ظفَّرا * وكان آمناً عليه الضررا
 ولم يخف فسادَ عرضيه وقد * على ثبوتِ حقه الوفاقُ ورد
 فذا له الأخذ بحقه بلا * رفعِ لحاكمٍ لدى مَنْ عقلا
 والأصلُ في مستندِ الشهادةِ * علمٌ ضروريٌّ به الإفاده
 مدركه عقلٌ وحسٌّ ونظرٌ * والنقلُ إن تواترَ له استقرَّ
 وربما بالظنِّ والسمعِ اكتفي * وذاك في الرُّشدِ وتعديلِ قُفي
 والعزلِ والإيمانِ والنكاحِ 260 * وضِدُّ ذي الخمسةِ باتِّضاحِ
 وضررِ الزوجِ كذا العطيةُ * ولادةِ الحملِ والمنيةُ
 خلعِ رضاعِ نسبٍ وإعتاقُ * واليسرُ مع تصرُّفٍ وإنفاقِ
 واللوثُ والقِسمةُ والقسامه * كذاكَ تفلّيسُ أخِي الغرامه
 والأسرُ والإباقُ والحرايةُ * والجُرحُ والإقرارُ والنيابةُ
 والوقفُ والتنفيذُ والإيصاءُ * والإرثُ والشرَاءُ والولاءُ
 والأصلُ في اللفظِ لدى الأداءِ * مضارعٌ ينبئُ بالإنشاءِ
 وفي العقودِ والطلاقِ والعِتاقِ * ماضٍ ويختصُّ العِتاقُ والطلاقُ

- بوصف فاعلٍ وذا قد أصلاً * ما لم يكن عُرِفَ وإلا أعملاً
 لا يلزم الشاهدُ إنْ ما شهدا * بالأرضِ حدُّها على ما اعتمدا
 فإنْ به شهد غيرُه فقد 270 تمت وإلا فاليمينُ يُعتمد
 بحدِّها على الذي قد طلبا * فإنْ أبى فيحلفنْ من طلبا
 وهكذا في جهلٍ منْ قد شهدا * لعددِ الذي به قد شهدا
 وردُّ هذه الشهادة وردَّ * عن مالكٍ بنقلِ شيخٍ يُعتمد
 وقد يكونُ قصدها الإثباتُ * وقد روى الجمعُ بها الأثباتُ

فصل في مسائل متفرقة

- الأصلُ منعُ بيعِ أمِّ الولدِ * إلا بتفليسٍ ورهنٍ فاقتد
 وأمةُ القراضِ والشركة مع * ذاتِ الجناية والإرث فلتبّع
 وكُلُّ أمٍّ ولدٍ منعُ منْ * أولدها من وطئها فلتعتقنْ
 والأصلُ أنْ يتبعَ أمُّه الولدُ * في الشرعِ إلا في مسائل تُعدّ
 جانية ومنْ بها للرقِّ * أوصى أو أوصى لها بالعتق
 إنْ ولدتْ جانيةً من بعد ما 280 جنايةً وقبل أن تُسلِّما
 وولدتْ موصى بها بعد إيصالها * وقبل أن يموت صاحبُ الإيصال
 يُستفسرُ الشاهدُ إنْ شهد في * سرقة زنا وردّة تفي
 ومستحقٌّ والولا والفقير * وسفه جرحٍ وضدٍّ فادر
 وضررُ الزوجِ بزوجه وما * فسد من بيعِ نكاحٍ فاعلما
 والقذفِ والغصبِ كذا الملكِ فلا * تقبل من غير فقيهٍ أجلا
 حدُّ الزنا إذا بالإقرارِ يفي * وكان بالرجوع عنه ينتفي
 فإنَّه يثبتُ معه النسبُ * إلا فلا يثبتُ فيما هذبوا
 وذاك في مَبْتوتةٍ ومَحْرَمٍ * وزوجةٍ خامسةٍ إنْ يُعلم
 وأمةٍ مغصوبةٍ ومعتقة * إنْ كان قبل وطئه قد حقَّقه

فصل في تعريف السنة والبدعة

- وسنة النبي قوله الأبر 290
 والمحدثات بعده هي البدع *
 داخلة تحت دليل شرعي *
 وتجب النية في محض القرب *
 ونفيها في كل ما تمحضا *
 وفي استوى الوصفين في الفعل اختلف *
 وكل قربة بلا لبس بما *
 أو كان نفعها بفعلها بلا *
 حكمها التمييز في القرب مع *
 محل ذا الأمر وأما ما نهي *
 وكل ما النية فيه تشرط 300
 وكل ما بدون نية يصح *
 وكل أمر كلما تكررا *
 وكل ما تكريره لا ينفع *
 ويسقط الأمر إذا ظن القيام *
 بعكس ذي العين من الأمر فلا *
 وذو الكفاية على العين يرد *
 وبالشروع يجب الأمر الذي *
 إن دار الأمر بين درء مفسد *
 وما أردت جمعه قد كملا *
 ثم الصلاة والسلام أبدا *
 وآله وصحبه الهداة 311
- وفعله وما عليه قد أقر
 وكلها ضلالة إن لم تقع
 للجزم أو للندب أو للرفع
 وما به وصف التقرب غلب
 للعقل أو غلب أصل مرتضى
 والقول بالوجوب للقصد عرف
 سواها فالقصد لها قد عدا
 قصد لها يحصل فالقصد اخزلا
 تقرب وفي السوى الاخير دع
 عنه فلا نية تشرع به
 فالاستنابة به مما سقط
 فصحة النوب به مما وضح
 تكرر النفع على العين يرى
 كفاية بمرة يندفع
 به سوى فاعله من الأنام
 يسقط إلا بيقين مستجلا
 إن كان من به يقوم منفرد
 على الكفاية كنقل فاحتذ
 وجلب مصلح فبالدرء بدي
 نظما بتبيين الأصول كافلا
 على النبي الهاشمي أحمدا
 السالكين مسلك النجاة